

المجلس شريك ومسؤول!!



د. محمد المهنا

جسد مجلس الشورى خلال الأسابيع الأخيرة دوره في الحياة العامة والتصاقه بقضايا الشارع، وتلمسه لهموم المواطنين من خلال الأولوية التي منحها في مناقشاته لقضية غلاء الأسعار، وإيضاً ظاهرة نفوق الإبل.

وعكس معالي رئيس المجلس أولوية الملفات الجديرة بالاهتمام سواء من المجلس أو الحكومة حين دعا إلى العناية بحاجات المواطنين من النواحي كافة، خصوصاً تقليص البطالة وتوفير المساكن، وتأمين العلاج الطبي المناسب سواء المجاني أو عبر التأمين الصحي باعتباره من الضروريات الملحة.

ولخص معاليه دور المجلس تجاه تلك القضايا الحيوية قائلاً: «نحن في المجلس شركاء مع الحكومة ومسؤولون أمام المواطنين»، وهو الأمر الذي يعد دلالة على تنامي دور المجلس في الحياة السياسية والاجتماعية وحجم المسؤولية التي يحملها الأعضاء في معالجة مشكلات المجتمع. ولذلك تلقى المواطنون أخبار مناقشة تلك القضايا في المجلس بارتياح واهتمام بالغين، خاصة في ظل الشفافية والصراحة التي تُنشر بها آراء الأعضاء ومطالبتهم بالبحث عن أسباب ذلك، ومساءلة الجهات المسؤولة في أسرع وقت، بل وتوجيه الاتهام مباشرة إلى جهات حكومية باعتبارها المسؤول الأول.

والمتابع لجلسات مجلس الشورى خلال مناقشة تلك القضايا يدرك إلى أي حد كان ولا يزال إصرار الرئيس والأعضاء على مواجهة غول ارتفاع الأسعار بكل ما يمكن من وسائل، ولعل ذلك وراء تشكيل لجنة متخصصة برئاسة مساعد رئيس المجلس لتقصي الحقائق ووضع الية للعلاج في أسرع وقت ممكن.

وفي اعتقادي أن المجلس بهذا التوجه يعزز مسؤولياته ويوسع من دائرة أدواره بالمشاركة في رسم وإقرار السياسات العامة.. الاقتصادية والاجتماعية، ليضيف إلى دوره الرقابي والتشريعي دوراً في الحياة العامة بما يساهم في تفادي السلبيات قبل وقوعها.